

مادة ٤ - تشكل الهيئة من عشرة أعضاء على الأقل ونحمة عشر عضواً على الأكثر يصدر بتعيينهم وتحديد مدة عضويتهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الصناعة .

مادة ٥ - يمثل الهيئة رئيسها أمام جميع الجهات القضائية والإدارية والغير وله حق التوقيع نيابة عنها وله أن ينوب غيره من أعضائها في بعض هذه الاختصاصات .

مادة ٦ - تجتمع الهيئة مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسها ويجب دعوتها إلى الاجتماع إذا طلب ذلك نصف أعضائها .

ولو وزير الصناعة حق دعوة الهيئة للاجتماع ، كما أن له أن يعرض عليها ما يراه من المسائل ، وله حضور جلسات الهيئة وفي هذه الحالة تكون له الرياسة .

مادة ٧ - ترفع الهيئة قراراتها إلى وزير الصناعة لاعتمادها فإذا لم يصدر الوزير قراراً بشأنها ويبلغه للهيئة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع تلك القرارات له اعتبار نافذة .

مادة ٨ - تكون للهيئة ميزانية مستقلة وتكون مواردها من حصيلة الضرائب والرسوم التي تفرض لصالح الهيئة ومن الهبات والتبرعات والإعانات التي تقبلها الهيئة بموافقة وزير الصناعة .

مادة ٩ - يصدر بقرار من رئيس الجمهورية لائحة بتنظيم الهيئة تشمل على الأخص تنظيم الأعمال الداخلية للهيئة ونظام موظفيها وسير العمل فيها وذلك دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية .

مادة ١٠ - على وزيرى المسالية والاقتصاد والصناعة تنفيذ هذا القرار صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٩٧ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

في شأن رسوم الإنتاج أو الاستهلاك على الأسمت

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعريفات جديدة للرسوم الجمركية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣١ بفرض رسم استهلاك أو إنتاج على بعض الأصناف ؛

قرار رئيس الجمهورية

بإنشاء الهيئة العامة للحديد والصلب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ لصناعة الحديد والصلب هيئة يطلق عليها "الهيئة العامة للحديد والصلب" للعمل على رفع مستوى هذه الصناعة وتنظيمها بما يتماشى مع الحاجة الاقتصادية للبلاد وتعتبر الهيئة من المؤسسات العامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة الصناعة .

مادة ٢ - تختص الهيئة باقتراح الوسائل اللازمة لتحقيق الأغراض الآتية :

- زيادة القدرة الإنتاجية لصناعة الحديد والصلب .
- توفير ما يلزم لهذه الصناعة من خامات ووقود .
- تهيئة سبل البحث والتدريب المهني .
- تنظيم التعاون بين المنشآت المختلفة المشغلة بهذه الصناعة .
- تنظيم برامج الإنتاج ورسم سياسة التوسع في هذه الصناعة .
- الحفاظة على سلامة وصحة ورعاية المشتغلين بالصناعة .
- وتختص الهيئة فضلاً عن ذلك بالمسائل المتعلقة بصناعة الحديد والصلب والتي تحال إليها من وزير الصناعة .

كما يقوم باقتراح أسعار المنتجات الأساسية لهذه الصناعة وتشرف على تنفيذ قراراتها المعتمدة .

مادة ٣ - تباشر الهيئة اختصاصاتها المذكورة في فروع صناعة الحديد والصلب المحددة الآتية :

- كعدين خام الحديد وتركيزه ونقله .
- اختزال الخام وتجهيزه لصناعة الصلب أو صناعة الزهر .
- إنتاج الصلب بالطرق المختلفة .
- إنتاج المسبوكات من حديد زهر أو صلب .
- التشكيل على الساخن والبارد .
- إنتاج المطروقات فيما عدا منتجات الحديد اليدوية .
- إنتاج ألواح الصفيح وغيرها من المنتجات المقصدرة أو الخافضة .
- العمليات المتعلقة بالحديد والصلب التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصناعة .

قرار رئيس الجمهورية

بتعديل التأشير الوارد أمام المبلغ المخصص لإنشاء وظائف
فنية بميزانية مصانع الطائرات للسنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٦

رئيس الجمهورية

قرر :

مادة ١ - يعتمد في ميزانية السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٦ قسم ١٨
(وزارة الحربية) فرع ٦ (مصانع الطائرات) باب ٣ (أعمال جديدة)
تعديل التأشير الوارد أمام مبلغ الـ ١٣,٤٤٠ جنيهاً المخصص لإنشاء وظائف
فنية ضمن الاعتماد المدرج لإنشاء مصانع الطائرات بحيث يشمل الوظائف
الإدارية والكتابية ما

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والحربية تنفيذ هذا
القرار كل منهما فيما يخصه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بنقل وظيفتين من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري وبالعكس
في ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٦

رئيس الجمهورية

قرر :

مادة ١ - يعتمد في ميزانية السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٦ قسم ٥
(وزارة الخارجية) باب ١ (مهام وأجر ومرتبات) نقل وظيفة من
الدرجة الخامسة بالكادر الكتابي الى الكادر الإداري ووظيفة من الدرجة
السادسة الإدارية الى الكادر الكتابي .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والخارجية تنفيذ هذا
القرار كل منهما فيما يخصه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ برسم إنتاج على حاصلات الأرض
أو منتجات الصناعة المحلية ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ بشأن العقوبات التي توقع على المخالفات
الخاصة بالإنتاج ؛

على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ بحصول رسم الإنتاج والاسهرك
على الأسمت ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعريف الجمركية
ورسوم الإنتاج ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يحصل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الأسمت بواقع
جنيه للطن .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القرار ،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالاشتراك في تأسيس شركة الرمال السوداء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسة الاقتصادية ؛
وبناء على ما عرضه رئيس لجنة الطاقة الذرية ؛

قرر :

مادة وحيدة - يخصص للمؤسسة الاقتصادية مبلغ ٢٠ ألف جنيه للاشتراك
في تأسيس شركة الرمال السوداء ، خصماً على ميزانية لجنة الطاقة الذرية
(الباب الثالث) .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر